المحور الثاني: الأنشطة (الفعاليات) الاقتصادية

أولا- نشاط الإنتاج

1- مفهوم الإنتاج : لقد تطور مفهوم الإنتاج كغيره من المفاهيم الاقتصادية ، حتى أصبح في الفكر الاقتصادي الحديث : هو خلق المنفعة أو زيادتها ، أي خلق منفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل أو إضافة منفعة جديدة للمنفعة القائمة أصلا في الشيء .

و من هنا يمكن إطلاق مفهوم الإنتاج على العمليات و الأنشطة التالية :

- التي تغير في شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر يكسبها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية ، و المنفعة المحققة من هذه العمليات تسمى **بالمنفعة الشكلية** .

- نقل سلعة من مكان لآخر ، الذي يعتبر عملا منتجا ما دام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق لها منفعة ، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه بالكميات المتوفرة إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها ، فإن هذا النقل يعتبر عملا منتجا ويطلق على المنفعة التي تضاف إلى السلعة نتيجة نقلها من مكان إلى آخر **بالمنفعة المكانية.**

- تخزين السلعة الذي يعتبر عملا نافعا و منتجا ، و بالتالي يضيف إلى تلك السلعة منفعة ،فبعض المنتجات الزراعية توجد بوفرة في زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها في هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها ، و من الواضح أن تخزين هذه السلع يعتبر عملا نافعًا و منتجًا لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها لأصابه التلف و أصبح عديم النفع ، و يطلق على منفعة التخزين **المنفعة الزمنية**.

- أنشطة الوسطاء و التجار الذين يقومون بعملية التبادل أي نقل ملكية السلع بين الأفراد، فهم يخلقون منافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع من المنتجين إليهم ثم إلى المستهلكين، فعمل الوسطاء و التجار عمل منتج يؤدي إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا في حاجة إليها إلى المستهلكين الذين هم في حاجة إليها ، فإذا انتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذي ينتفع بها في إشباع حاجاته أُضيفت لها منفعة تسمى **المنفعة التملكية (التبادلية)**.

- الخدمات التي تقدم للمجتمع و ليس لها علاقة بتغيير شكل المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها، والتي لا غنًى عنها في تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة و علم و ثقافة ...(كخدمات الطبيب، المعلم ، المحامي ،...) ، و تسمى المنفعة في هذه الحالة **بالمنفعة الخدمية (الشخصية)** .

2- عناصر الإنتاج : درج الاقتصاديون الكلاسيك على تحديد عناصر الإنتاج التي يستخدمها الإنسان لإشباع حاجاته من السلع و الخدمات بأنها: الأرض (الطبيعة) ، العمل ، رأس المال.

و في أواخر القرن 19 م أضاف الاقتصادي البريطاني " مارشال " إلى هذه العناصر الثلاث رابعًا هو التنظيم ، و هناك من يرجع السبب الذي جعله يضيف هذا العنصر هو دحض نظريات " كارل ماركس " التي تقوم على أساس أن الربح يعد فائضا من حق العمال الحصول عليه وحدهم، في الوقت الذي أقرت فيه النظريات الأخرى أن الربح هو مقابل مخاطر الإنتاج التي يتحملها المنظم ، ورغم الانتقادات التي وجهت إلى التقسيم الأخير لعناصر الإنتاج إلا أننا سنعتمده أسوة بالمؤلفات و الدراسات المعاصرة .

2-1- الأرض : يقصد بعامل أو عنصر الأرض (الطبيعة) كل ما فوق سطحها و ما في بطنها من ثروات طبيعية، أي أن عنصر الأرض يشمل: الأرض الزراعية ، الغابات، المياه، المعادن، النفط و الغاز ...،إذًا فكلمة الأرض لا يقصد بها فقط سطحها المادي الذي يعيش عليه الإنسان وإنما كافة الموارد الموجودة في الطبيعة و لا يمكن إنتاجها .

2-2- العمل: يقصد بالعمل هو كل مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، سواء كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا ، و يترتب على ذلك خلق منفعة أو زيادتها بمقابل .

يتضح من هذا التعريف أنه لكي يكون الجهد المبذول عملا بالمعنى الاقتصادي يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط، نوجزها في :

- أن يكون العمل بشريا و هذا الشرط يستبعد الجهد المبذول من عناصر غير بشرية .
- أن يكون هذا العمل اختياريا و ليس إجباريا .
- أن يترتب علة هذا العمل إنتاج سلعة أو خدمة ، فأي جهد لا يترتب عليه إنتاج سلعة أو خدمة لا يدخل ضمن عنصر العمل .
- أن يكون هذا الجهد بمقابل، أي أن الجهد المبذول الذي لا يحصل صاحبه على مقابل لا يدخل ضمن عنصر العمل.

2-3- رأس المال: لقد استخدم مصطلح رأس المال بمعان مختلفة، فقد عرفه كثير من الاقتصاديين بأنه السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج إضافي ، أي و سائل الإنتاج التي صنعها الإنسان لمساعدته في الإنتاج كالآلات، و تم استثناء في هذا التعريف جميع الموارد الطبيعية التي لم يصنعها الإنسان و السلع الاستهلاكية لأنها لم تستخدم في إنتاج سلع أخرى، كما يعرف رأس المال بأنه الثروة الموجودة في لحظة زمنية معينة، أي يشمل السلع الاقتصادية بجميع أنواعها سواء صنعت من قبل الإنسان أو من الطبيعة و سواء استخدمت للإنتاج أو للاستهلاك ، حيث أن هذا التعريف يجعل رأس المال مرادفا للثروة غير أن رأس المال جزء من الثروة و ليس كل الثروة. و بشكل عام فإن رأس المال يتضمن كل من يساهم في إنتاج السلع الاستهلاكية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

2-4- التنظيم : هو العقل المفكر للمشروع الذي يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء في مرحلة التخطيط أو التأسيس أو مرحلة التشغيل و المتابعة ، يختلف عنصر التنظيم اختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما في الاعتماد على الجهد البشري، حيث يقوم المنظم بالمهام الآتية :

- اتخاذ قرار الاستثمار و التخطيط للمشروع .
- تأسيس المشروع و تجميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل
- اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع، حجم الإنتاج، توليفة المنتجات ، طريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة ، سياسات التوظيف ، التسعير،...
- إدارة المشروع و تحمل مخاطر النشاط .
- إدخال التوسعات أو التجديدات المطلوبة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية الحديثة للتنظيم الذي نادى بها "**جوزيف شومبيتر**" ترى أن المنظم هو الأساس الذي تقوم عليه العملية الاقتصادية، فهو لا يقوم فقط بالتأليف بين عناصر الإنتاج بنسبة معينة بغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، ولكنه كذلك يبتكر و يجدد و يحاول التنبؤ بالظروف المستقبلية و يستعد لها، فهو يسعى لإنتاج جديد من خلال إدخال طريقة جديدة في الإنتاج أو فتح منفذا جديدا أو اكتشاف موردا جديدا لإقامة تنظيم اقتصادي جديد ، و بذلك هو يحاول تخفيض تكاليف الإنتاج بشتى الطرق.

3- دالة الإنتاج : يطلق على العلاقة بين الكمية المنتجة من السلع ووسائل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية **دالة الإنتاج**، ويعبر عنها رياضيا:

$$Q = f(L, K, T, \ldots)$$

حيث : Q- تمثل الكمية المنتجة

L - تمثل عدد العمال المستخدمين في الإنتاج

K- مقدار رأس المال المستخدم

T- تمثل مقدار عنصر الأرض (فإذا كان المنتج زراعيا مثلا فستكون مساحة الأرض المستغلة للإنتاج)

أي أن الكمية Q (و هي متغير تابع) هي دالة للمقادير المستخدمة للعناصر الإنتاجية (الأرض ، العمل، رأس المال) وهي متغيرات مستقلة ، وينتج عن هذه الدالة نوعان من العلاقات:

- العلاقة التي تكون فيها كميات بعض عناصر الإنتاج ثابتة و بعضها الآخر متغيرة .
- العلاقة التي تكون فيها كل عناصر الإنتاج متغيرة .

3-1 – عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة : تعبر عناصر الإنتاج الثابتة عن تلك العناصر التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج ، ولا يستطيع المنتجين تغييرها في الفترة الزمنية القصيرة بل تغييرها يكون في الأجل الطويل ، وتشمل هذه العوامل : المباني ، الآلات الضخمة، ... فكل هاته العناصر ليس من السهل زيادتها أو التقليل منها عندما يتطلب السوق ذلك (في الأجل القصير).

أما العناصر المتغيرة فهي تلك التي تتغير بتغير كمية الإنتاج، وهذه العناصر يمكن للمنتجين تغييرها في فترة زمنية قصيرة، ومن أمثلتها : العمالة ، المواد الخام،...حيث أن المنجين يستطيعون زيادة الإنتاج أو تقليله بسهولة (في الأجل القصير).

تعبر العملية الإنتاجية عن خلط لعوامل الإنتاج الثابتة و المتغيرة لإنتاج كمية من المنتجات، حيث يقوم المنظم في هذه العملية بدور هام من أجل تحقيق الكفاءة التكنولوجية و الكفاءة الاقتصادية معًا عند اختياره للتوليفة المناسبة من عوامل الإنتاج اللازمة، ونعني بهاتين الأخيرتين ما يلي :

- **الكفاءة التكنولوجية :** يمكن التوصل إلى هذه الكفاءة عن طريق الوصول إلى أعظم بنفس القدر من عوامل الإنتاج، أو بمعنى آخر استعمال أقل قدر ممكن من عوامل الإنتاج لإنتاج نفس القدر من الإنتاج .

- **الكفاءة الاقتصادية :** عند اختيار المنظم للتوليفات اللازمة من عوامل الإنتاج التي تعظم الإنتاج ، يلزم حينئذ أن يتأكد من التوليفة التي تحقق له أعظم إنتاج بأقل تكاليف ممكنة، فالكفاءة الاقتصادية تعني اختيار توليفة الإنتاج بأقل التكاليف اللازمة للحصول على نفس الإنتاج أو الحصول على أقصى إنتاج من عوامل الإنتاج بنفس التكاليف.

2-3- الزمن القصير و الزمن الطويل في الإنتاج: يقصد بالزمن القصير في الإنتاج تلك الفترة الزمنية التي تسمح للمنتجين بتغيير الإنتاج عن طريق عناصر الإنتاج المتغيرة فقط. أما الزمن الطويل فهي الفترة التي يمكن من خلالها تغيير الإنتاج عن طريق جميع عناصر الإنتاج .

4- تكاليف الإنتاج : تعبر تكاليف الإنتاج عن كل ما يتحمله المنتج من إنفاق لإنتاج السلع والخدمات، كما يمكن أن نعرفها بأنها ثمن خدمات عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج السلع و الخدمات ، كما يمكن النظر إليها على أنها مقدار العائد الذي ضحى به المنتج إذا كما وجه موارده سلع أو خدمات أخرى أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة. حيث تتوقف التكاليف التي يتحملها المنتج على : نوع السلعة أو الخدمة المنتجة التي يتوقف عليها نوع و كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ، أثمان خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة ، المستوى الفني للإنتاج أي مستوى الكفاءة الإنتاجية التي تستخدم بها عناصر الإنتاج . حيث أنه يتم التعبير عن هذه التكاليف بصورة نقدية و ليس بصورة عينية لاختلاف وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج و اختلاف وحدات قياسها .

و هناك عدة تقسيمات لتكاليف الإنتاج، نذكر أهمها :

4-1- التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية: فالظاهرة هي التكاليف التي يتحملها المنتج مقابل حصوله على خدمات عناصر الإنتاج، أما الضمنية فهي تكلفة عناصر الإنتاج التي يمتلكها أصحاب المشروع ولا يدفعون لقاء استخدامها مقابل .

4-2- التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة: فالثابتة هي تلك التكاليف التي لا تتغير بتغير الإنتاج و يجب دفعها سواء تم الإنتاج أم لم يتم كالإيجار ، أقساط التأمين ، الفائدة ، ....أما

التكاليف المتغيرة فهي تلك المرتبطة بالإنتاج كالمواد الأولية . ومجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة يعطينا التكلفة الكلية للإنتاج .

4-3- التكاليف الحدية : هي مقدار التغير في التكلفة الكلية نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة، وهي عبارة عن مشتق دالة التكاليف الكلية .

ثانيا- نشاط التبادل

1- مفهوم نشاط التبادل: يقصد بالتبادل الانتقال الإرادي لملكية السلع و الخدمات المتحصل عليها من النشاط الاقتصادي .

فلقد كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، حيث كانت تعيش تلك المجتمعات على جمع التقاط ثمر الأشجار والاشتغال بالصيد برًا و بحرًا، ولم تكن هناك أدوات إنتاج بالمفهوم المتعارف عليه حيث أُطلق على هذه المرحلة **بالاقتصاد الانعزالي**، ومع تطور المجتمع تطور العمل وأدواته وعرف الإنسان صورة بدائية من تقسيم العمل داخل القبائل، و كان توزيع العمل على أساس الجنس وبناءًا على مجموعة من قواعد العادات و التقاليد والأوامر التي تُفرض عليهم من قبل سلطة عليا كسلطة الكاهن أو القائد، ويمكن أن تسمى هذه المرحلة **باقتصاد الاكتفاء الذاتي**.

ليعرف بعد ذلك الإنسان الزراعة و تربية المواشي و بدأت بعدها مرحلة من الاستقرار في أحوال المعيشة نتيجة لنمو السكان و تنوع الأنشطة ما بين الزراعة، الصيد، الصناعة والخدمات، وتطور تقسيم العمل البدائي على أساس الجنس إلى تقسيم اجتماعي للعمل، فزادت الإنتاجية و تحقق فائضا في الإنتاج عن حاجات الاستهلاك الضروري ، ونشأ بالفعل نظاما للمبادلة حيث تتم مبادلة الفائض من إنتاج البعض بالفائض من إنتاج البعض الآخر، ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة من التطور بمرحلة **اقتصاد المبادلة** والتي يعيشها العالم إلى غاية اليوم بصورة أو بأخرى.

2- تطور نشاط التبادل : مر نشاط المبادلة بالمراحل الآتية :

2-1- مرحلة المقايضة : يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للإنسان وللحياة الاقتصادية أيضا ، بحيث أصبح الأفراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم إليها ، فازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الإنتاج مما أدى إلى ظهور السوق في شكل مكان يعتاده كل من يمتلك فائضا من منتج معين و في حاجة إلى منتج آخر، والبحث عمن يبادله هذا الفائض عن حاجته بفائض آخر هو في حاجة إليه، وبالتالي فإن المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة بصورة مباشرة دون استخدام وسيط نقدي، و ذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي ، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الذي تم حصاده.

لكن وسائل الإنتاج أخذت في التطور وزادت كمية الإنتاج و تنوعت المقايضة مما أدى إلى ظهور صعوبات عديدة في عمليات البيع والشراء، وما صاحب ذلك من ضياع للوقت والجهد وهو ما قلل من فرص التبادل ، حيث نوجز أهم هذه الصعوبات فيما يلي :

- صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين.
- صعوبة تحديد نسبة التبادل.
- صعوبة تجزئة السلع.
- صعوبة تخزين السلع.

- صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة.

2-2- مرحلة النقود : تعرف النقود على أنها أداة تستخدم على نطاق واسع في سير عمليات بيع وشراء السلع والخدمات، وتكون مقبولة داخل المجتمع كأداة للتبادل.

- **وظائف النقود** : لقد ظهرت النقود وما تؤديه من وظائف كنتيجة لحاجة الإنسان إلى وسيط للتبادل يجنبه صعوبات المقايضة وييسر له عمليات التبادل التي توسعت وزاد حجمها، حيث أنه من أهم هذه الوظائف ما يلي:

✓ النقود كوسيط للتبادل: تعتبر صعوبات المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة، فالنقود وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات بين المتعاملين ، فهي تسهل التبادل بين الأطراف لما تتمتع به من القبول العام بين أطراف المبادلة، وأصبحت النقود بهذه الوظيفة حلقة الوصل بين المنتجين والمستهلكين، ولكن تفقد النقود وظيفتها كوسيط للتبادل في حالة تدهور قيمتها بسبب التضخم.

✓ النقود كمقياس للقيمة: الوظيفة الثانية للنقود هي استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات، وتحديد نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع، فتعد النقود معدلاً للاستبدال، لا سيما في المبادلة بين السلع كبيرة الحجم، والتي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون إفسادها، ومن ثَم استخدمت النقود وحدة للتحاسب، فالوحدة النقدية تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمعات. كما أن التبادل بالنقود جعل لا حاجة لوجود اتفاق مزدوج بين طرفي التبادل كما هو الحال في المقايضة ، بل يكفي تقديم النقود للحصول السلع والخدمات.

✓ النقود مخزنا للقيمة (مستودعا للقيمة): نظرا لما تتميز به النقود من سهولة حفظها، وقلة تكاليف تخزينها مقارنة مع السلع ، تمكن الأفراد من الاحتفاظ بها و إنفاقها عند الحاجة، وبما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها و إنما بقصد إنفاقها في وقت الحاجة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، عندئذ تقوم النقود بوظيفة مخزن للقيمة، ولا يمكن أن تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل إلا إذا كانت تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة.

✓ النقود مقياس للمدفوعات الآجلة: أُشتقت هذه الوظيفة من النقود مقياسا للقيمة، فاستخدمت النقود تبعًا لذلك معيارًا للمدفوعات الآجلة، بمعنى أنه يتم التعبير بالنقود عن المدفوعات المستقبلية ، فالعقد غالبا يتم الوقت الحاضر على أساس تسلم السلعة و تأجيل الثمن ، لذلك كان لا بد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان، فتقوم البنوك بإقراض المؤسسات للتمويل، وتقوم المؤسسات بالإنتاج الآجل، وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الإقراض، وكذلك استطاعت الحكومات أن تمول مشاريعها.

- **أنواع النقود :** اتخذت المجتمعات على مدار الزمن أشكالا مختلفة من النقود، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

✓ النقود السلعية : هناك العديد من السلع التي قامت بوظائف النقود كالذهب و الفضة التي استخدمت كنقود لما لها من ميزات خاصة كالقبول العام و التجزئة و سهولة التخزين وسهولة حملها وارتفاع قيمتها بالنسبة السلع الأخرى. وقد استخدمت الحكومات هذين المعدنين كنقود من خلال المسكوكات، وقيمة هاته المسكوكات بقيمة ما تحويه من المعدن، لذلك يطلق عليها بالنقود السلعية لأنها تستخدم كنقود وسلع في وقت واحد .

✓النقود الإلزامية: النقود الإلزامية أو القانونية هي أي شيء يفرضه القانون على الأفراد لاستخدامه كنقود في عمليات التبادل، وتمتاز هذه النقود بارتفاع قيمتها القانونية عن قيمة السلعة المصدرة بها، وتكتسب قيمتها من الإلزام القانوني، وهي تتخذ الأشكال التالية:

❖ النقود الورقية: وهي نقود رمزية تصدر عادة عن طريق البنك المركزي أو أي جهة رسمية مخولة، وتستمد هذه النقود قيمتها الحقيقة من الإلزام القانوني للأفراد بقبولها غير المحدود في التعامل .

❖ النقود المعدنية: تمثل جزءا صغيرا من كمية النقود في المجتمع، و قيمة المعدن في هذه العملات تقل كثيرا عن القيمة المسجلة عليها، وتكتسب هذه النقود قيمتها الاسمية من القانون الذي يلزم الأفراد باستخدامها في التداول، والهدف الأساسي من سك هذه النقود في شكل فئات صغيرة القيمة هو مساعدة الأفراد على تداول السلع في الأسواق، لذلك يطلق عليها النقود المساعدة.

❖ الودائع المصرفية: تشكل الودائع تحت الطلب (الجارية) الشكل الثالث، حيث يستطيع أي فرد الحصول على السلع والخدمات وسداد قيمتها بواسطة الشيكات المصرفية، ولا يتوقف الأمر على الأفراد بل تقوم الحكومات والمشاريع عادة بسداد التزاماتها عن طريق إصدار الشيكات المصرفية بنفس السهولة التي يتم بها الدفع النقدي، لذا تعتبر الودائع المصرفية تحت الطلب من كمية النقود في المجتمع تضاف إلى كمية النقود المصدرة، ويجري استخدام الشيكات بكثرة في الدول المتقدمة اقتصاديا من قبل الأفراد و المؤسسات وأجهزة الدولة .

ثالثا- نشاط التوزيع

1- مفهوم التوزيع : شغلت مشكلة التوزيع الفكر الإنساني منذ العصور المبكرة من تاريخ البشرية ، كما شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لتكوين علم الاقتصاد، حيث تمثل أحد الركنين التي يقوم عليهما هذا العلم، بل أن الاقتصادي الشهير " ريكاردو " يرى أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته، وليس في طرق تنمية الثروة.

ينظر البعض للخلاف بين المذاهب الاقتصادية على أنه خلاف متعلق بالجوانب التوزيعية دون الجوانب الأخرى ، وهو ما تنبه إليه "جون ستيوارت ميل " حين اعتبر قوانين الإنتاج فنية و مطلقة و محايدة، في حين أن قوانين التوزيع ذات طبيعة اجتماعية ونسبية تتوقف على العوامل التنظيمية .

وفي ظل هذا الخلاف الفكري يعرف البعض التوزيع على أنه : توزيع الدخل الوطني والثروة* على قوى الإنتاج في المجتمع . كما يعرفه آخرون بأنه: تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته.

لكن التعريف الأول لا يشمل كافة أفردا المجتمع والثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك تطلب الأمر تعريفه بأكثر دقة وشمولية، فعُرف على أنه : الطريقة التي بها تقسيم الثروة والدخل الوطنيين بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات للمجتمع.

2- أنواع التوزيع : تطور الفكر الاقتصادي الإنساني – بعد معاناة و تجارب مريرة – اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين جانبيها أو بعديها الرئيسيين : البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي و تحقيق كفاءة الإنتاج، ليستقر هذا الفكر بمختلف أطيافه على الاتفاق العام بأن يتم هذا التوزيع عبر طريقتين تكمل إحداها الأخرى (التوزيع بعد الإنتاج وإعادة التوزيع) واختلف حول طريقة التوزيع التي تسبق تلك الطريقتين (التوزيع قبل الإنتاج). وعليه يمكن أن نقسم التوزيع كما يلي:

2-1- التوزيع قبل الإنتاج : وهو ما يعرف أيضا بتوزيع الثروات أو بالتوزيع القاعدي، الذي يتعلق بطبيعة تقسيم الثروة بين أفراد المجتمع من خلال القواعد التي تنظم الملكية وتحدد نطاقها ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال ...، ففي حين نجد أن المذهب الليبرالي أطلق الحرية للأفراد في التملك دون تنظيم أو ضوابط، نجد نظيره الماركسي نادى بسيطرة الملكية العامة.

2-2- التوزيع بعد الإنتاج : ويطلق عليه أيضا التوزيع الوظيفي أو توزيع الدخول على عناصر الإنتاج، الذي يعرف بأنه حصول عناصر الإنتاج الأربعة على أثمان خدماتها المتمثلة في الريع والأجر والفائدة والربح على التوالي، وذلك مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية.

2-3- إعادة التوزيع: يطلق عليه أيضا التوزيع الشخصي أو التوازني أو التحويلات الاجتماعية ، وهو يتعلق بكافة الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل إحداث تعديلات على

* يعبر الدخل الوطني على مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج خلال فترة معينة (عادةً سنة) مقابل مساهمتهم بخدمات هاته العوامل في العملية الإنتاجية، أما الثروة الوطنية فهي مجموع السلع المادية النافعة التي يمتلكها المجتمع أو أفراده في وقت معين.

التوزيع الأولي للدخل الناجم عن قوى السوق، وذلك من أجل ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المختلفة، أو محاولة التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل. مما يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تكون عملية إعادة توزيع الدخل بين: مختلف الفئات الاجتماعية، مختلف عناصر الإنتاج، مختلف قطاعات الإنتاج كالزراعية و الصناعية و الخدمات، ومختلف الأقاليم .

ولإعادة توزيع الدخل الوطني العديد من الأشكال ، من أهمها :

- **التحويلات المباشرة :** وهي التحويلات التي تدفعها الدولة نقدًا للأفراد كالإعانات التي تدفع نقدًا في حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة، والإعانات الاقتصادية التي تعطى لبعض المشاريع قصد تشجيع الإنتاج عن طريق رفع معدل الربح أو بغرض تشجيع الصادرات.
- **التحويلات غير المباشرة :** و هي تحويلات عينية مثل الإعانات الاقتصادية و المالية التي تعطى لبعض المشاريع الإنتاجية، قصد المحافظة على استقرار الأسعار أو بغرض تخفيضها، و هذه الإعانات في الحقيقة هي إعانات تقدم للمستهلكين، حيث أن الاستفادة منها تكون عن طريق السلع المعانة لأن زيادة الإعانات تؤدي إلى تخفيض الأسعار ومن ثَم زيادة الدخول الحقيقية والعكس صحيح.
- **التحويلات الشائعة:** وهي تلك التحويلات الناتجة عن الإنفاق الحكومي ، بحيث تكون المنافع الناجمة عن ذلك مشاعة بين أفراد المجتمع لأنه لا يمكن تقسيم هذه المنافع كالأمن، تعبيد الطرقات، السدود، المنشآت التعليمية والصحية،...

رابعا- نشاط الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك: من أهم تعريفات الاستهلاك ما يلي :

- يعرف الاستهلاك على أنه استخدام السلع أو التمتع بالخدمات لغاية إشباع الحاجات والرغبات لدى الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا مستهلكين نهائيين أم مؤسسات إنتاجية أم هيئات رسمية أو شبه رسمية، ويعتبر الاستهلاك المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت و إما بالسلع التي أنتجت من قبل ، كما أنه للاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي و في تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات.
- كما يعرف بأنه دلك الجزء المقتطع من الدخل المعد للتصرف به، والذي يخصص لغرض شراء السلع و الخدمات التي تسد الحاجات الإنسانية.

2- أنواع الاستهلاك: يقسم الاستهلاك إلى العديد من الأنواع وفقا لمعايير مختلفة، من أهمها:

2-1- حسب الغرض من الاستهلاك : وفقًا لهذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى:

- الاستهلاك الوسيط .
- الاستهلاك النهائي.

2-2- حسب الجهة المستخدمة : يقسم الاستهلاك وفق هذا المعيار إلى :

- الاستهلاك الخاص (الفردي).
- الاستهلاك العام (الجماعي) .

2-3- حسب مصدر السلع و الخدمات المستهلكة : وفقا لهذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى :

- استهلاك سوقي.
- استهلاك ذاتي.

2-4- حسب نوعية المنتَج المستهلَك : يقسم الاستهلاك انطلاقا من هذا المعيار إلى:

- استهلاك سلعي.
- استهلاك خدماتي.

3- دالة الاستهلاك : تعتبر دالة الاستهلاك أحد أهم العلاقات التي تبين العلاقة بين مستوى النفقات الاستهلاكية ومستوى دخل الإنفاق الشخصي، وهذا المفهوم الذي جاء به " كينز" يقوم على افتراض أن هناك علاقة تجريبية ثابتة ما بين الاستهلاك والدخل .

$$C = f(y)$$

حيث أن : • C : الاستهلاك • y : الدخل

تشير هذه المعادلة إلى أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية، حيث أكد "كينز" أن الأفراد يميلون بصورة عامة إلى زيادة إنفاقهم كلما زاد دخلهم، ولكن لا يتوقع أن كل الزيادة التي تحصل في الدخل تذهب إلى زيادة الاستهلاك بل لا بد أن يذهب جزءًا منها نحو الادخار خاصة في المدى القصير، نظرًا لأن الاستهلاك في المدى الطويل يأخذ طابع العادة و التقاليد .

3-1- الميل المتوسط للاستهلاك : يحدد نسبة ما يستهلك من الدخل، الذي يعبر عليه بالصيغة الآتية :

$$APC = C / Y$$

حيث أن : • **APC :** الميل المتوسط للاستهلاك • **C** : الاستهلاك • **Y** : الدخل

3-2- الميل الحدي للاستهلاك: مصطلح **حدي** في الاقتصاد يعني إضافي، و**الميل للاستهلاك** يحدد المستوى المرغوب للاستهلاك، لذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك هو الاستهلاك الإضافي الناجم عن الحصول على وحدة نقدية إضافية من الدخل .

$$MPC = \Delta C / \Delta Y$$

حيث أن : • **MPC** • ΔC : التغير في الاستهلاك • ΔY : التغير في الدخل.

4- العوامل غير الدخلية المؤثرة على الاستهلاك : هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك من غير الدخل ، منها ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي .

4-1- العوامل الاقتصادية : من أهمها:

- المستوى العام للأسعار.
- توقعات الأسعار و الدخول.
- توزيع الدخل.

4-2- العوامل غير الاقتصادية : من أهمها :

- التقليد و المحاكاة.
- النظرة إلى الادخار.
- الفروقات الشخصية.

خامسا- نشاط الادخار

1- تعريف الادخار : من أهم تعريفات الادخار ما يلي:

1-1 - تعريف المدرسة الكلاسيكية : يرى كلا من " آدم سميث " و"جون باتيست ساي " أن الادخار ما هو إلا قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي.

1- 2 - تعريف المدرسة الكينزية : كان رأي المدرسة الكينزية وعلى رأسها الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مينارد كينز بأن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي، أي أن " كينز " اعتبر الجزء من الدخل غير الموجه للاستهلاك ادخارا.

1-3 - التعريف الحديث : هو الحد من الاستهلاك من أجل توجيه جزء معين من الدخل للاستثمار في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج ، فالادخار هو عملية اقتصادية يقوم بها الأفراد و الدولة معا (أي يقوم بها كل الأعوان الاقتصادية) ، وبالتالي فهو عملية فردية (اختيارية) أو إجبارية (من طرف الدولة) تتطلب الالتزام بالإحجام عن استهلاك جزء معين من الدخل على أن يوجه نحو الاستثمار.

2- أنواع الادخار: للادخار العديد من الأنواع وفقا للعديد من التقسيمات ، نوضحها أهما كما يلي :

2-1- حسب طبيعة التكوين: ينقسم الادخار من حيث طبيعة تكوينه إلى قسمين رئيسين : ادخار اختياري و ادخار إجباري، حيث أن **الاختياري** يتم عن طريق اقتناع الفرد إراديا بالامتناع عن استهلاك جزء مما يحصل عليه من دخل. أما **الإجباري** فهو شكل أساسي من أشكال الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية و بذلك إحداث قيد على الميل الطبيعي للاستهلاك. وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب من أهمها: كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة كالطرقات، وبناء المدارس...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي...

2-2- حسب نوع المدخر : عند تحديد الادخار حسب مصادره يظهر ثلاثة أعوان اقتصاديين هم :

- ادخار العائلات.
- ادخار المؤسسات.
- ادخار الحكومة والجماعات المحلية (الدولة).

3- العوامل المؤثرة على الادخار : هناك عدة عوامل مؤثرة على الادخار، حيث كانت هذه العوامل محل دراسة العديد من الاقتصاديين و من مختلف المدارس الاقتصادية، فكانت هناك تقاطعات و تباينات بينها، نوجز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- معدل الفائدة: إن تغير حجم الادخار وحجم الاستهلاك يتأثر بتغير عامل معدل الفائدة، فإذا ارتفع معدل الفائدة ازدادت نسبة الادخار على حساب الاستهلاك، أي أن الفرد يزيد من ادخاره رغبة منه في الاستفادة من هذا الارتفاع في معدل الفائدة وبالتالي ينقص من استهلاكه.

2-3- الدخل : وجه " كينز " في نظريته العامة، وكذا أتباعه من اقتصاديي المدرسة الحديثة انتقادات كثيرة للفكر الكلاسيكي عن علاقة سعر الفائدة بالادخار، والتي كان من نتيجتها فقدان الاهتمام بسعر الفائدة كعامل مؤثر بشكل رئيسي على السلوك الادخاري، وانتقل

الاهتمام إلى الدخل الذي أُعتبر محددًا أساسيًا، حيث أنه كلما زاد دخل الفرد أو المجتمع كلما زاد إنفاقه الاستهلاكي، لكن لا يتوقع أن كل الزيادة التي حصلت في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك ، بل لا بد أن يذهب جزءا منها للادخار.

ومما سبق يعبر الادخار عن الجزء المتبقي من الدخل غير الاستهلاك ، أي أن :

$$S = Y - C$$

حيث أن : - S: الادخار - y : الدخل - C : الاستهلاك

والادخار هو دالة في الدخل:

$$S = f(y)$$

ويطلق على نسبة ما يدخر من الدخل (أي نسبة الادخار إلى الدخل) **بالميل المتوسط للادخار**.

$$APS = S/Y$$

أما نسبة التغير في الادخار على التغير في الدخل (أي مقدار التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة) فيطلق عليه **الميل الحدي للادخار** .

$$MPS = \Delta S/\Delta Y$$

سادسا- نشاط الاستثمار

1- تعريف الاستثمار: لقد تعددت تعريفات الاستثمار ، نوجز أهمها فيما يلي :

1-1- التعريف المالي للاستثمار : يعرف الاستثمار من المنظور المالي بأنه :

- نفقات مالية في مدة معينة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل .
- كل اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة ، ملموسة أو غير ملموسة ، إضافة إلى الاحتياجات المتولدة من دورة الاستغلال.
- تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي، فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل أيضا كل النفقات غير المباشرة المرتبطة بالمستقبل .

ومما سبق يتضح بأن الاستثمار من وجهة النظر المالية يتمثل في اكتساب الموجودات المالية المختلفة من أدوات الاستثمار المالي.

1-2- التعريف المحاسبي للاستثمار: يعرف الاستثمار من المنظور المحاسبي على أنه:

- مجموعة الممتلكات و القيم الدائمة مادية كانت أو معنوية ، مكتسبة أو منشأة ، و ذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال و ليس بهدف بيعها و تحويلها .
- كل سلعة منقولة أو عقار ، أو سلعة معنوية (خدمة) ، أو مادية متحصل عليها من طرف المؤسسة ، و هو موجه للبقاء مدة طويلة و مستمرة في المؤسسة .

و يتضح مما سبق أن الاستثمار وفقا للمنظور المحاسبي يشمل كل ما تمتلكه المؤسسة سواء ماديا كان (أراضي ، مباني ، تجهيزات ،...) أو معنويا (محلات تجارية ، براءات اختراع ،...)

1-3- التعريف الاقتصادي للاستثمار : يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه :

- التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر مستقبلا ، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب فيها مقابل استثماراته .
- التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.
- عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو اعتباري تقوم على أسس و قواعد علمية و عقلانية، بموجبها يوجه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية ... في المستقبل بتدفقات مستمرة، عادة تتضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة و في ظروف تتسم بالأمان قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول من المخاطر.

من خلال التعاريف السابقة لعملية الاستثمار يتضح أن الاستثمار من المنظور الاقتصادي هو استغلال الأصول المالية أو العينية بهدف تحقيق عوائد أو زيادة في الدخل بمرور الزمن حسب طبيعة الاستثمار المستهدف ، أي أنه تحويل الأصول النقدية إلى أصول مالية أو عينية و هذا ما يُظهر العلاقة بين الأصول النقدية (السيولة) و الأصول المالية أو العينية التي تظهر دائما في القوائم المالية لكل مؤسسة اقتصادية، وتكون مقترنة مع بعضها

البعض ،كما أن هذا التحويل لطبيعة الأصول ترافقه بعض المخاطر التي يجب تحمل تكاليفها من خلال العملية الاستثمارية .

2- محددات الاستثمار : من أهم العوامل المحددة للاستثمار ما يلي:

2-1- سعر الفائدة : المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية ، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و هذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار. أما عند انخفاض سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض ، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض .

2-2- الكفاية الحدية لرأس المال : المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال . فالعلاقة بين الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ، لأنه ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة . أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

2-3- التقدم العلمي والتكنولوجي : يعتبر التقدم التكنولوجي و التقني و الفني المستخدم في عملية الاستثمار في غاية الأهمية بالنسبة للمستثمرين الذين يرغبون في المحافظة على مراكز تنافسية و خلق ميزة تنافسية بالنسبة لاستثماراتهم ،كما أن هذا التقدم التكنولوجي له أهمية كبيرة في التحكم في التكاليف ومن ثم إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة ، كما أن بعض الاستثمارات تحتاج إلى استخدام كل ما هو جديدة في المجال التكنولوجي والتقني.

2- 4- الاستقرار : إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية ، بحيث كلما كانت درجة المخاطرة عالية انخفض حجم الاستثمار، لأن حالة عدم التأكد تجعل المستثمرين يوجهون استثماراتهم بعيدا عن الأنشطة مرتفعة المخاطر ومن ثَم ينكمش حجم الاستثمار، أما عندما يكون العكس فسيرتفع حجم الاستثمار .

2-5- السياسة المالية : وتشمل الضرائب والدعم والحوافز الاستثمارية، فكلما ارتفع الدعم و زادت للمستثمرين و قلت الأعباء الضريبية في نشاط معين زادت الاستثمارات في ذلك النشاط ، و بالعكس كلما زادت الأعباء الضريبية وقل الدعم والحوافز للمستثمرين في نشاط معين قلت الاستثمارات في ذلك النشاط .

3- أنواع الاستثمار : تصنف الاستثمارات وفقا للعديد من المعايير، من أهمها :

3-1- حسب طبيعة الاستثمار : يقصد بطبيعة الاستثمار الشكل الذي يأخذه، حيث تقسم الاستثمارات وفقًا لهذا المعيار إلى:

- الاستثمارات العينية.
- الاستثمارات المالية.
- الاستثمارات المعنوية.

3-2- حسب ملكية الاستثمار : يقصد بطبيعة الملكية الجهة المالكة للاستثمار، حيث تقسم الاستثمارات على هذا الأساس إلى :

- الاستثمار الخاص .
- الاستثمار العام.
- الاستثمار المختلط .

3-3- حسب آجال الاستثمار : يقصد بآجال الاستثمار مدة الاستثمار، حيث يقسم الاستثمار في هذه الحالة إلى :

- **استثمار قصير الأجل:** لا تتعدى مدته السنة الواحدة .
- **استثمار متوسط الأجل:** تكون مدته ما بين السنة والخمس سنوات .
- **استثمار طويل الأجل:** تكون مدته تفوق الخمس سنوات.

3-4- حسب جنسية المستثمر : حيث تقسم الاستثمارات وفقًا لهذا المعيار إلى:

- **الاستثمارات الوطنية :** هي جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون المقيمون (داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي
- **الاستثمارات الأجنبية :** وهي جميع الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما.

4- دالة الاستثمار : هناك عدة نظريات حاولت إيجاد علاقة تربط التغيرات في مستوى الاستثمار ، كالنظرية الكلاسيكية التي أشارت إلى أن الاستثمار يتغير بتغير سعر الفائدة فقط، بينما ربطت النظرية الكينزية بين الادخار والاستثمار والدخل الوطني.

ومع أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، إذ ترتبط المعدلات العالية لسعر الفائدة بمستويات منخفضة من الاستثمار والعكس صحيح، إلا أن عامل الدخل الوطني يعد أيضا محددًا للاستثمار، إذ أن زيادة الدخل الوطني سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتعتمد هذه الزيادة على الميل الحدي للاستثمار (MPI)

$$MPI = \Delta I/\Delta Y$$

1-5- مضاعف الاستثمار: هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني نتيجة للزيادة في الاستثمار، أي أن التغير في الاستثمار يؤدي إلى تغير مضاعف أكثر في الدخل، ويمكن التعبير عن المضاعف بالصيغة الآتية:

$$K = \Delta Y/\Delta I$$

حيث أن:

K : يمثل المضاعف

Y : الدخل

I : الاستثمار

ومن خلال الصياغة السابقة يتبين أن المضاعف يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار ، حيث أن :

$$K = 1 / 1 - MPC$$

وكذلك :

$$K = 1 / MPS$$

5-2- **معجل الاستثمار:** هو عبارة عن المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الاستثمار الناتجة عن الزيادة في الدخل ، أي أن التغير في الدخل تؤدي إلى تغير في الاستثمار، ويمكن التعبير عن المعجل بالصيغة الآتية :

$$A = \Delta I / \Delta Y$$

حيث أن:

A : معجل الاستثمار

I : الاستثمار

Y : الدخل

والصياغة السابقة هي عبارة عن الميل الحدي للاستثمار (MPI) .

أهم مراجع المحور الثاني:

- شريف بوقصبة، طارق قدوري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2021.
- أحمد فوزي ملوخية، **الاقتصاد الجزئي** ، مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2005 .
- بشير محمد الويفاتي، **مقدمة في علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)** ، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثالثة ، 2000.
- بول آ . ساموبلسون ، ويليام د . نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
- حربي محمد عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الجزئي)** ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الثانية، 2010.
- رضا صاحب أبو أحمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2006.
- رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990 - 2000)**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2001 .
- مجيد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2008.